الاستعراض الدوري الشامل (الدورة الثالثة)
الكويت 2020

كويتيون بلا هوية

الإبادة العرقية الصامتة التي يواجها البدون في دولة الكويت.

نبذة مختصرة

يختص هذا التقرير بمعالجة قضية عديمي الجنسية في الكويت (البدون) لكون هذه القضية من اهم القضايا الإنسانية في العصر الحديث والأكثر انتهاكاً لحقوق الانسان.

Kuwaiti Bedoun Community in Turkey
Kbct.org@gmail.com

المقدمة

البدون او غير محددي الجنسية هم فئة يتجاوز عددها ال 120 ألف شخص يعيشون في دولة الكويت (هذه الاعداد المسجلة علماً بأن العدد الحقيقي يتجاوز ال 300 الف داخل الكويت وال 300 الف خارجها) ويمتد وجودهم الا ما قبل تأسيس الدولة، كان البدون يعيشون حياة طبيعية ويتم معاملتهم كالمواطن الى ان اتم اصدار وثيقة 1986 [1] التي كانت نقطة فارقة في تاريخ البدون وبدأ من خلالها انتهاك حقوق البدون الإنسانية والتضييق عليهم وتم وضعهم جميعاً في خانة الاتهام بأنهم يخفون وثائقهم الرسمية التي تربطهم بدول أخرى طمعاً في الحصول على الجنسية الكويتية ومميزاتها. ومفردة البدون هي الوصف الشعبي لفئة من أهل البادية دأبت الجهات الكويتية الرسمية على إطلاق عدد من الأوصاف عليهم بعد ظهور النفط في الكويت، فهم كانوا "كويتيين"، ثم "كويتيين من البادية"، وتحولوا إلى "غير كويتيين" ثم إلى "غير محددي الجنسية" وصولاً إلى "مقيمين بصورة غير قانونية".

تم انشاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية في عام 2010 بموجب المرسوم الاميري رقم 467 ليكون الجهة المعنية بحل أوضاع البدون في الكويت. مما يدل على إصرار الحكومة الكويتية أن البدون مقيمين غير شرعيين وعدم الاعتراف بكونهم عديمي الجنسية. ومن هنا بدأ مشوار الجهاز المركزي في ممارسة العنصرية ضد البدون وتقسيمهم الى مجموعات كل مجموعة تختلف عن الأخرى بالخدمات الممنوحة لها بحسب لون بطاقة المراجعة (التي لا تعتبر هوية)، وبدلاً من حل المشكلة أصبح الجهاز المركزي يقف حجر عثرة بين البدون وحصولهم على حقوقهم الإنسانية والحياة الكريمة تارةً يضع عليهم القيود الأمنية الوهمية والجنسيات الملفقة على بطاقات المراجعة الخاصة بهم وتارةً أخرى يوقف صرف هذه البطاقات لزيادة الضغط والحمل عليهم.

التطورات الأخيرة في قضية البدون

1- أظهر التقرير الأخير الذي يوضح كيفية اثبات "الجنسية الاصلية" من قبل البرلمانية الوحيدة في الكويت عضوة مجلس الامة صفاء الهاشم أن الحكومة الكويتية غير قادرة على الاعتراف بالمعايير المعتمدة من قبل المجتمع الدولي لتحديد الجنسية. ومن امثلة اثبات الجنسية في الكويت ما يلي:

- جواز سفر مزور يجبر الفرد على شراءه من مزوري الوثائق

- نموذج تم تعبئته مسبقاً مع اسم دولة ما يوضع في خانة الجنسية، والذي يُلزم الفرد بالتوقيع عليه

- نموذج تم تعبئته مسبقاً او ورقة عادية **بدون** وضع اسم دولة في خانة الجنسية والذي يُلزم الفرد على التوقيع عليه

- "الاحتياط" حيث يفترض الجهاز المركزي أن الفرد الذي لا يمكنه تقديم إثبات لجنسيته هو مواطن لدولة أخرى، "يكذب" بشأن هويته ويرفض الكشف عن وثائقه الرسمية. افتراض أن الفرد هو في الواقع عديم الجنسية، غير مسموح به في أي ظرف من الظروف

- بطاقة مراجعة التي تحتوي على جنسية ملفقة لا يملكها صاحب البطاقة

- أمر ترحيل يشير الى بلد آخر قد يتم ترحيل الفرد اليه

تضع كل هذه الأمثلة معياراً مروعاً لـ "الجنسية الأصلية" تتوج من الدراسة التي استمرت تسع سنوات من قبل الجهاز المركزي. لم يدرس الجهاز المركزي "الجنسية الاصلية للبدون"، لقد فرضها من خلال هذه المعايير، لتطهير البدون عرقياً. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هناك مجموعة تم تطهيرها عرقياً من قبل الدولة خلال الفترة 1990-1995 بموجب سياسة "تنقية السكان" [2].

2- ظهرت مجموعة من المستوطنين الجدد تسمى مجموعة ال 80 والتي تتكون من شخصيات معروفة مقربة من الحكومة كان لها دور في مجلس الامة ومجلس الوزراء وبعض التجار، حقيقة الأمر، أن تلك الفئة التي ادعت أنها تمثل الشعب، لا تمثل إلا نفسها، فأعضاؤها يمثلون توجها واحداً، وحيزا جغرافياً ضيقاً لا يمثل في أي شكل من الأشكال الكويت وأهلها، وجاءت . وللأسف الشديد . بنَفَس عنصري بغيض يزكم الأنوف، لتتحدث عن الوطنية والكويتي الأصيل، وكأنها تريد من حراكها ذاك العمل على إعادة بناء السور وإغلاق باب الكويت على «جبلة وشرق»، مع العلم أن بعض عناصر تلك المجموعة، هم من خارج هذا الإطار انظر هنا. لا تكف هذه المجموعة عن استفزاز البدون وتحريض السلطات على ضربهم وسلب حقوقهم وانتقاص مواطنتهم بألفاظ وشتائم سوقية لا يمكن وضعها هنا وبتشجيع حكومي واضح

3- تطور العزل الاجتماعي الذي دأبت الحكومة الى تطبيقه منذ عام 1986 ليصل الى شتى جوانب الحياة، فأصبح البدون في معزل عن المجتمع الكويتي في التعليم والمناطق السكنية وأماكن العمل وحتى في الرعاية الصحية مما تسبب في خلق عادات جديدة وفارق ثقافي كبير

الحقوق الإنسانية لعديمي الجنسية

1- المساواة وعدم التمييز

تنص المادة 29 من الدستور الكويتي على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. وهذا عكس الذي يحدث مع البدون في الكويت.

[1-1] التعليم:

التعليم، خاصةً في مراحله الأولى، حق إنساني أساسي كفله الدستور والمواثيق والقوانين الدولية، ومن المفترض ألا يُحرَم الأطفال، تحت أي ذريعة، حقَّهم في التعليم لهذا فإن حرمان أطفال "البدون" حقَّهم في الحصول على التعليم يعتبر مخالفة صارخة للمواثيق الدولية وللدستور أيضاً [3]. يحرم العديد من أطفال البدون من حق التعليم الابتدائي المجاني لكون امهاتهم غير كويتيات او انهم لا يحملون بطاقة مراجعة صالحة. يتلقى الطلاب البدون تعليمهم في مدارس خاصة متدنية المستوى ذات كثافة عالية في عدد الطلاب تحت اشراف إدارة التعليم الخاص في وزارة التربية. ويشترط التسجيل في هذه المدارس الحصول على شهادة الميلاد والتي لا يملكها العديد من أبناء البدون (انظر الى الفقرة [1-2]) ومن يحالفه الحظ في التعليم الخاص الأهلي قد لا يتمكن من استلام شهادته بعد التخرج بسبب عدم وجود بطاقة مراجعة سارية المفعول. اما بالنسبة للتعليم الجامعي فالجهاز المركزي يتدخل في تحديد الطلبة المتفوقين الذين يتم قبولهم لإكمال دراستهم الجامعية بشرط حصولهم على معدل يتجاوز ال 90% وذلك من خلال حصولهم على بطاقة مراجعة سارية المفعول والذين لا يتجاوز عددهم المئة طالب فقط (من حق الجهاز المركزي بالرغم من توافر جميع الشروط أن يرفض قبول الطالب بالجامعة دون بيان سبب واضح).

[2-1] شهادة الميلاد:

في عام 2011 اعترفت الحكومة الكويتية ان أكثر من 12،400 طفل لا يمتلكون شهادات ميلاد لان اباءهم لم يقبلوا الجنسيات المنسوبة إليهم من قبل الحكومة والمطبوعة على شهادة الميلاد. والسبب هو ان الجنسيات لفقت لهم ولا تعبر عن انتماءهم العرقي الحقيقي[4].

وهناك عدد من الأسباب الأخرى التي تمنع الطفل البدون من الحصول على شهادة ميلاد كعدم وجود بطاقة مراجعة صالحة المفعول للأبوين كونهم غير مسجلين بالجهاز المركزي (يقدر عدد الغير مسجلين بأكثر من 10 الاف شخص)، أو وجود قيد أمني وهمي مما يؤدي الى عدم تجديد البطاقة من قبل الجهاز المركزي.

[3-1] الصحة والرعاية الطبية:

يشترط وجود بطاقة مراجعة صالحة المفعول لكي يستطيع البدون الحصول على حق العلاج والصحة ومع وجود عدد من البدون غير مسجلين وعدد أكبر من البدون لا يستطيعون تجديد بطاقتهم بسبب القيود الأمنية الوهمية او بسبب اجبار الجهاز المركزي لهم على توقيع إقرار بانتمائهم الى دول أخرى بمقابل الحصول على بطاقة سارية المفعول فان الكثير من البدون يواجهون صعوبة في الحصول على الرعاية الطبية او تم رفض علاجهم في بعض المراكز.

[4-1] حق السكن:

يواجه البدون كارثة إنسانية حقيقية بما يتعلق بحق السكن الملائم فالكثير منهم يعيش في بيوت من الصفيح لا تصلح للسكن الآدمي بل وصل الحال في بعضهم للعيش في الصحراء هرباً من غلاء أجور السكن.

[5-1] الحسابات البنكية:

تم اتخاذ اجراء تعسفي ضد البدون في ابريل 2019 بإغلاق حساباتهم البنكية ومنعهم من الوصول اليها وصرف رواتبهم مما اثار جدل كبير في الأوساط المدنية أن الأسلوب القمعي الذي يستخدمه الجهاز المركزي غير مقبول، وبرر الجهاز المركزي بدوره قائلاً: "أن الأمر يتعلق بفئة محدودة ترفض تجديد بطاقاتها نتيجة ورود عبارات دالة على الجنسية لأقاربهم في البطاقة" مما يؤكد سياسة فرض الجنسيات على البدون واجبارهم على القبول بجنسيات دول لا ينتمون اليها

2- الحق في الحياة والحرية والامن الشخصي:

اعتقلت السلطات الكويتية، بشكل تعسفي، أكثر من اثني عشر محتجاً في الأيام الأخيرة، بمن فيهم عبد الحكيم الفضلي وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان، ونشطاء آخرين في حملة قمع ضد محتجين سلميين يطالبون بحقوقهم وتقول منظمة العفو الدولية إن اثني عشر محتجا لا يزالون رهن الاحتجاز. وحصلت الاعتقالات ما بين 11 و14 يوليو/تموز في أعقاب مظاهرات نُظِّمت الأسبوع الماضي من طرف أفراد من فئة البدون تجمعوا في ساحة الحرية بتيماء في محافظة الجهراء وفي ساحة الإرادة بمدينة الكويت بعيد انتحار عايد حمد مدعث،20 عاما، إذ لم يتمكن من الحصول على وثائق رسمية وبالتالي فقد عمله. وأُحِيل اثنين من المحتجين المحتجزين وهما نواف البدر ومحمد العنزي إلى النيابة العامة يوم 14 يوليو/تموز إذ اتُهما بارتكاب أفعال تمس "الأمن القومي". ومُدِّدت فترة احتجازهما لمدة 21 يوم وأُحِيل عبد الحكيم الفضلي وتسعة آخرون إلى النيابة العامة يوم 15 يوليو/تموز ويواجهون سلسلة من التهم بما فيها المشاركة في احتجاجات غير مُرَخَّصَة، وسوء استخدام أجهزة اتصالات، وبث أخبار كاذبة، وارتكاب جرائم أخرى تتعلق بالأمن القومي. واستُدْعِي واستُجْوب آخرون لكن لم يُعْتَقَلوا [5].

[2-1] إجراءات التوقيف والاعتقال:

ممارسة التعذيب لم يتم القضاء عليها في أماكن الاحتجاز. وما يثير القلق أن القاصرين يتعرضون أيضا لسوء المعاملة في السجون. تم الإبلاغ عن العديد من حالات التعذيب على مدى السنوات الماضية. فقد اعتقل عبد الحكيم الفضلي في فبراير 2014 أثناء التظاهرات وتم تعذيبه على أيدي عناصر من جهاز أمن الدولة. وبعد تقديم الشكوى إلى المدعي العام، أرسل السيد الفضلي إلى السجن مرة أخرى ولم يتم اتخاذ أي إجراءات للتحقيق في ادعاءاته.

3- الحق في الزواج وتكوين أسرة:

الحق في الزواج وتكوين أسرة أصبح حلم بعيد المنال للكثير من البدون لما يشترطه من وجود بطاقة مراجعة سارية المفعول لاستخراج عقد زواج والتي غالباً لا تكون متوفرة (لأسباب تم ذكرها سابقاً)

4- **حرية التعبير والتجمع السلمي:**

يقر الدستور الكويتي بحق الأفراد بالتجمع في المادة 44، ولكن قوات الأمن تستخدم العنف في فض الاعتصامات السلمية. وفي يوليو/تموز 2018، أيدت محكمة التمييز أحكام الإدانة الصادرة ضد 16 من السياسيين المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين السلميين، وبينهم ثمانية من النواب السابقين والحاليين في مجلس الأمة، وذلك بناءً على تهم تتعلق بمشاركتهم في مظاهرة عام 2011. واستندت الأحكام إلى تهم ذات دوافع سياسية، وصدرت إثر محاكمات تمثل انتهاكا للمعايير الدولية للعدالة، كما تتناقض مع الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي. وقد منع بيت ويذرباي، والذي كان ضمن فريق قانوني لمراقبة المحاكمة، من دخول الكويت [6].

5- **حق العمل في ظروف مناسبة:**

يعاني البدون من التعسف الكبير اتجاههم من ناحية العمل، فيتم استغلالهم ككوادر بشرية تعمل لساعات طويلة دون كلل او تعب مقابل أجور بخسه لا تستطيع توفير المعيشة الكريمة لهم ولا يوجد قانون يحمي حقوق العاملين البدون حيث ان قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 2010/6 لا يشمل البدون مما يجعل ظروف عملهم في القطاع الخاص مزرية. والجدير بالذكر ان الامر لم يتوقف عند ذلك الحد وعند المنع من العمل طال الامر اللجان الخيرية والمنظمات التي تقدم المساعدات العينية والتي وصلت اليها أوامر واضحة بعدم تقديم أي مساعدة لأي شخص لا يمتلك بطاقة مراجعة سارية المفعول

[5-1] حرية العمل:

لا يملك البدون حرية اختيار العمل الذي يناسبه وذلك بسبب العقبات الكثيرة التي يضعها الجهاز المركزي أمامه للتقدم للوظائف في القطاعين العام والأهلي كوجود بطاقة سارية المفعول، أن يكون لدية إحصاء عام 1965 وان تكون والدته كويتية او والده عسكري وألا تكون عليه قيود أمنية (والتي تكون بالغالب ملفقه)

[5-2] عقود العمل:

كل البدون الذين يعملون في الحكومة يتم التعاقد معهم في عقود خاصة مؤقتة يطلق عليها اسم "اجر مقابل عمل" والتي تحمل في طياتها الظلم والتعسف اتجاه البدون اذ يتقاضون

أجراً منخفضاً جداً مقارنة بنظرائهم من الكويتيين والوافدين ولا يحصلون على أي من مميزات الوظيفة مثل العلاوات الاجتماعية والمكافآت السنوية ومكافأة اخر الخدمة.

[5-3] اضطهاد المرأة العاملة البدون:

المرأة العاملة البدون لا يمكنها الحصول على حقها في إجازة الوضع والأمومة والاجازات الطبية وفقاً للقانون الكويتي وتلزم بالعمل مباشرة بعد الولادة [7]، كما يتم حرمان المعلمات من الحصول على رواتب الاجازة الصيفية واجازة منتصف العام (كذلك الحال بالنسبة للذكور ايضاً).

[5-4] حماية الأطفال البدون:

رصد تقرير لجمعية حقوق الإنسان حالات عديدة لأطفال بدون يعملون باعة في الشوارع تحت أشعة الشمس الحارقة لساعات طويلة، لم يستكمل البعض منهم الدراسة بسبب الحاجة لإعالة الأسرة. ولا يتمتع هؤلاء الأطفال بحقوق الضمان الاجتماعي أو الحماية من الاستغلال الاقتصادي ومن «أداء أي عمل يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي»، كما توصي اتفاقية حقوق الطفل. وأشار الى أن الاطفال العاملين يتعرضون إلى إلقاء القبض عليهم أو مصادرة بضائعهم من قبل بلدية الكويت، ومعها الشرطة، في حال ضبطهم وهم يقومون ببيعها، الأمر الذي يتسبب بقطع أرزاقهم دون أن تقدم الدولة بدائل فاعلة لرفع المستوى المعيشي للأطفال وذويهم [8].

التوصيات

1- تدخل مباشر وعاجل من المجتمع الدولي متمثلاً بمنظمة الأمم المتحدة، وأن يكون المسؤول المباشر عن حل قضية عديمي الجنسية في الكويت منظمة الأمم المتحدة لإنهاء التطهير العرقي والإبادة الصامتة التي يواجها عديمي الجنسية في الكويت وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من وثائق ومستندات لم يطلها التلفيق، ولوقف التزوير والظلم الذي ينال هذه الفئة

2- منح الجنسية للمقيمين منذ فترة طويلة في الكويت والذين لديهم ادعاءات قوية تثبت احقيتهم بالجنسية، وكذلك الذين يكون مكان اقامتهم الرئيسي الكويت ولديهم روابط عائلية او اجتماعية او اقتصادية مع الكويت

3- منح الجنسية للأطفال الذين يولدون في الكويت الذين يولدون بلا جنسية

4- توسيع نطاق مبدأ المساواة في المعاملة الذي تنص عليه المادة 19 من الدستور واتخاذ إجراءات ملموسة لوقف العنصرية ضد البدون

5- اسقاط كافة التهم عن الناشطين البدون وايقاف الملاحقات الأمنية بحقهم وبحق كافة المتهمين بقضايا الرأي

6- رفع الحضر القاضي بمنع الأطفال البدون من دخول المدارس الحكومية ومساواتهم بنظرائهم الكويتيين

7- تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالطفل لتتضمن الأطفال البدون خاصةً الأطفال لوالدين فقراء وتوفير الاستقرار المادي والاجتماعي لذويهم لضمان منع تشغيل الأطفال

8- وضع حد لقمع المظاهرات السلمية، واحترام التزامات الدولة بالقوانين الدولية والوطنية لحماية حقوق الانسان، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة انتهاكات حرية التعبير، وضمان حرية الصحافة والاعلام

9- السماح لجميع من تم وضع قيود أمنية عليهم باللجوء إلى القضاء للطعن في هذه القيود، مع تفعيل جميع الأحكام القضائية التي قد تصدر لتثبت براءتهم

10- تفعيل القوانين والتشريعات المعنية لتشمل البدون وتضمن حقهم في الحصول على وظيفة ملاءمة وحقوق عادلة

المصادر

[1] وثيقة سرية في 1986 نصت على التضييق على البدون

https://www.sabr.cc/2012/05/07/57045/

[2]HUMANITARIAN NGOS REFUSE TO REPORT ACCURATELY ON THE BEDOUN'S HUMAN RIGHTS SITUATION IN KUWAIT

https://www.academia.edu/39859320/HUMANITARIAN_NGOS_REFUSE_TO_REPORT_ACCURATELY_ON_THE_BEDOUNS_HUMAN_RIGHTS_SITUATION_IN_KUWAIT?source=swp_share

[3] عن حرمان أطفال "البدون" من التعليم

https://taqadomi.com/%D8%B9%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85/

[4]Kuwait Bedoun - Special Rapporteur Genocide, United Nations ([4-4])

https://www.academia.edu/39817003/Kuwait_Bedoun_-_Special_Rapporteur_Genocide_United_Nations

[5] الكويت: السلطات تقمع محتجين مطالبين بحقوق المواطنة

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/07/kuwait-authorities-crackdown-on-protesters-demanding-citizenship-rights/

[6] استعراض حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1799092019ARABIC.pdf

المدنية»: المعلمة «البدون» لا تستحق الإجازات[7] » !

https://alqabas.com/article/344006-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%86-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82-%D8%A7

[8] في الكويت: أطفال الشوارع من البدون والذين شرَّدتهم الحروب

https://www.lahamag.com/article/34449-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A%D9%86-%D8%B4%D8%B1%D8%AF%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8